مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟

التحرك الروسي نحو سوريا: السياقات والنتائج

الضربات العسكرية العراقية في إطار اتفاقية الشراكة مع روسيا وسوريا وإيران

الاثنين : ٢ / ١١ / ٢٠١٥

السنة الثالثة

العدد ((١٣٧))

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الدور الروسي الجديد في الشرق الأوسط | ٣

مقالات استراتيجية

- السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟ -الجزء الثاني- | ٤
- التحرك الروسي نحو سوريا: السياقات والنتائج | ١١
- الضربات العسكرية العراقية في إطار اتفاقية الشراكة مع روسيا وسوريا وإيران | ١٦

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الالكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٣٧]

الدور الروسي الجديد في الشرق الأوسط

يبدو أن الدب الروسي بدأ يخرج من عزلته؛ ليطالب بحقه في القيادة الدولية للعالم، متحررا من كبوته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وعازما على إعادة تشكيل العلاقات الدولية بسلسلة من الأحلاف التي تحفزها المصالح والآيديولوجيا والبحث عن دور ما تحت الشمس. فهل سينجح في جعل دوره الجديد إيجابيا يصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين؟ أم سيفتح الباب لصراعات متنامية تدفع العالم لحرب عالمية ثالثة؟.

في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، سيجد القارئ العزيز ثلاثة مقالات: المقال الأول (**السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة - الجزء الثاني**)، لكاتبه (**يزيد الصائغ**)، نشره (**مركز كارنيغي**)، ويبين كاتبه أن العراق يعاني من غياب خطة شاملة للإصلاح في الجيش؛ تمنع هذه المؤسسة من أن تكون أداة حزبية طائفية معرضة للتمزيق، ويتطلب الحال إنشاء جيش عراقي مستقل عابر للطوائف، من خلال الاهتمام بسلك القيادة والضباط، ومحاربة الفساد الإداري والمالي، ومراعاة المعايير الدستورية في تولي المناصب العسكرية، والعمل بشكل سريع لإقرار قانون للحرس الوطني يدمج قوات المتطوعين وأبناء العشائر في هيكل قيادي موحد تديره وزارة الدفاع أو الداخلية. وبالنسبة لأجهزة الأمن العراقية (وزارة الداخلية)، فهي بحاجة إلى إصلاح يبعدها من الاستيلاء والتسييس، والفساد الإداري والمالي، وعدم انتهاك حقوق الإنسان، وعدم الإفلات من العقاب؛ لجعلها أجهزة خاضعة بشكل كامل لقيادة الحكومة العراقية. ويرى الكاتب أن تغلغل دولة المحسوبية في العراق منع هذا البلد من إعادة إعمار بنيته التحتية، وخلق تنمية مشوهة، مما جعل العراق بين أكثر دول العالم فسادا وفقرا، ويتطلب الأمر من حكومة العبادي إعادة بناء دولة عراقية قابلة للحياة، وصياغة ميثاق اجتماعي جديد، مع توفر الدعم الإقليمي والدولي المساند لتحقيق النجاح.

المقال الثاني (**التحرك الروسي نحو سوريا: السياقات والنتائج**)، لكاتبه (**بول سالم**)، نشره (**معهد الشرق الأوسط**)، ويعتقد الكاتب أن التدخل العسكري الروسي في سوريا سيصعد من الحملة الدبلوماسية الساعية الى إيجاد حل للأزمة السورية. ولكن مع غياب شروط ومتطلبات نجاح هذه الحملة، فقد ينتهي الأمر إلى صراع محموم يقود إلى تقسيم هذا البلد، لينتهي من قراءته لأبعاد وغايات الدور الروسي الجديد في سوريا إلى القول: "فقط تسوية سياسية واقعية تتضمن رحيل أو عدم تمكين الأسد سوف تمكن كلا من النظام وقوات المعارضة من التحول من الاقتتال فيما بينهم إلى مقاتلة تنظيم داعش".

المقال الثالث (**الضربات العسكرية العراقية في إطار اتفاقية الشراكة مع روسيا وسوريا وإيران**)، لكاتبه (**ايلياس كرول**)، نشرته (**مجلة السياسة الخارجية الأمريكية**)، ويذهب كاتبه إلى تحليل أهداف وغايات ما أعلن عنه من تحالف رباعي بين روسيا وسوريا والعراق وإيران، وأنه جاء كرد فعل على عجز التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من تحقيق شيء ملموس على الأرض. وتطرق إلى دور الدعم الروسي والإيراني في بقاء بشار الأسد في منصبه خلال السنوات الماضية، ولكن ينتهي المقال إلى التأكيد على أهمية التنسيق الدولي المشترك في هزيمة الإرهاب وتحديد نتيجة الحرب في سوريا من خلال تسوية سياسية تتفق عليها جميع الأطراف.

العدد [١٣٧]

السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما هي الآفاق المحتملة للعراق؟

-الجزء الثاني-

زيد صائغ: باحث رئيس في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يتركّز عمله على الأزمة السورية، والدور السياسي للجيوش العربية، وتحوّل قطاع الأمن في المراحل الانتقالية العربية، فضلا عن إعادة إنتاج السلطوية، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وعملية السلام

مركز كارنيغي

١٠/ أيلول ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

التحدّيات العسكرية والأمنية

من المفارقات أن الردّ على تنظيم "الدولة الإسلامية"، يركّز بصورة كاملة تقريباً على التدابير العسكرية والأمنية، غير أن أي تفكير بإصلاح الجيش والشرطة قد طغى عليه تركيز مناقشات مجلس الوزراء والبرلمان والمفاوضات مع الولايات المتحدة على تشكيل ونشر القوات شبه العسكرية.

ويمثّل الجهد الأميركي الجاري لبناء تسعة ألوية جديدة للجيش في غضون العام ٢٠١٥ خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن لا يمكن لذلك أن يحدث فارقاً دائماً إلا إذا جاء ضمن عملية إصلاح أوسع تعالج المشاكل الحرجة التي عوّقت الجيش العراقي. وحتى مع ذلك، فإن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لم ينجز تدريب سوى ٩ - ١١ ألف جندي بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥.

تواصل القوات المسلحة ونظيرتها في قطاع الأمن (أي الشرطة والأجهزة المسؤولة في وزارة الداخلية) بذل الجهود لمحاولة التغلّب على الموروثات السلبية المتعدّدة من عهد صدام قبل العام ٢٠٠٣، وعهد ما بعد الغزو الأميركي وعهد المالكي. وتبدأ هذه الموروثات بمعارضة تمكين صغار الضباط وضباط الصف وتفويض المسؤولية، مروراً بتضخّم عدد المنتسبين، وضعف الرقابة المدنية، وضعف الامتثال لحقوق الإنسان، وانتهاءً بالفساد المنظّم. ولم يقدّم العبادي حتى الآن سوى علاجات مؤقّتة، ولم يناقش الإصلاح الجذري على جميع المستويات، ناهيك عن تنفيذه. ونتيجة لذلك، يعاد إنتاج وتعزيز المنطق الطائفي والمذهبي الذي يحكم نهج بناء القوة والتجنيد، ما يهدّد إما بتحويل الجيش وقطاع الأمن إلى أدوات حزبية، أو بجعلهما عرضة إلى التمزّق بصورة دائمة على أسس طائفية.

غياب إصلاح الجيش

كشف الهجوم الذي شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية" في حزيران/يونيو ٢٠١٤ كل عيوب الجيش العراقي الجديد الذي تم بناؤه على مدى العقد الماضي، بتكلفة

وصلت إلى نحو ٢٥ مليار دولار أميركي على شكل تدريب ومعدات بتمويل أميركي، علاوةً على مبالغ أكبر بكثير تم صرفها من الميزانية العراقية. ومع بداية العام ٢٠١٥، انخفض عدد الجيش من ٥٥ لواءً مقاتلاً يضم ما يقرب من ٢١٠ آلاف جندي (أرقام العام ٢٠٠٩) إلى ٤٠ لواء ضعيفاً يضم حوالى ٤٨ ألف جندي. كانت عملية إعادة تأهيل الجيش تتطلّب إعادة بناء سلك الضباط، واستعادة الهياكل القيادية الفعّالة، وإحياء الروح المعنوية لوحدات الجيش وتماسكها، والقضاء على الفساد والمحسوبية، وبناء الثقة بين الجنود وضباط الصف وبين الجيش والحكومة.

بدل ذلك، ركّزت الحكومة في بغداد والولايات المتحدة بصورة أساسية على نشر القوات في الميدان في أسرع وقت ممكن، من أجل مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية". غير أن هذا التصرّف يكرّر أخطاء منتصف العقد الماضي، عندما تخلّت الولايات المتحدة عن خطتها الأصلية لإنشاء قوة دفاع احترافية صغيرة تتكون من ٤٠ ألف جندي، لصالح إخضاع أكبر عدد ممكن من الرجال للتدريبات الأوّلية بهدف هزيمة المتمرّدين من السنة والشيعة اللذين كانت تواجههما. وفي الوقت نفسه، تمت مقاومة وتهميش البرامج الأمريكية لتدريب أجيال جديدة من صغار الضباط وتمكين ضباط الصف، الأمر الذي كان يمكن أن يساعد في خلق ولاء عابر للطوائف في الجيش الجديد وتحويله إلى قوة قتالية فعّالة.

كانت النتيجة آنذاك عدم الاهتمام الكافي بالجودة وبالرقابة السياسية والمالية. وفي ما بعد، استغل المالكي هذا الإرث المؤسّسي الضعيف لتشديد سيطرة الحكومة على الجيش ووضع الضباط الموالين له شخصياً في المناصب القيادية العليا، واستخدم الجيش لفرض سيطرته التنفيذية على الشرطة والحكم المحلّي، من خلال إنشاء "مراكز قيادة مؤقتة" تخضع إلى سيطرته الشاملة في المحافظات التي يملك فيها القادة السياسيون المتنافسون أو الكتل البرلمانية نفوذاً. في موازاة ذلك، استشرى الفساد، حيث عمد الضباط إلى شراء الرتب لضمان الحصول على تعيينات مربحة، وباعوا التجهيزات والمعدّات، وضخّموا جداول رواتب وحداتهم بجنود "أشباح" بهدف نهب الرواتب وحصص الطعام، وهي ظاهرة تشير التقديرات إلى أنها تكلّف ٢٥ في المئة من ميزانية الدفاع سنوياً.

في محاولة منه للتعامل مع هذا الإرث، عزل العبادي ٣٦ من كبار الضباط المتهمين بالفساد وانعدام الأخلاق المهنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذين وصفهم أحد الخبراء بأنهم "تجار برتب عسكرية"، وأحال ٣٠٠ آخرين إلى التقاعد في نيسان/أبريل ٢٠١٥. لكن غالباً ما تكون عمليات التطهير من هذا النوع بديلاً عن إصلاح الجيش وإعادة هيكلته. و بالفعل، كانت عمليات التطهير تهدف بالقدر نفسه إلى تفكيك شبكات الموالين للمالكي في الجيش ووزارة الدفاع، والتي ما يزال بعضها على الأقل قائماً. وعلى غرار المالكي، عيّن العبادي جنرالات جدد من دون موافقة برلمانية على النحو المطلوب بموجب الدستور. ولم يؤدّ الكشفُ عن أن ما يصل إلى ٣٠٠ ألف من الأفراد المسجّلين على جداول رواتب الجيش والشرطة كانوا من الجنود "الأشباح" أو المفقودين، إلى إجراء تحقيقات رسمية أو تحسينات في آليات الرصد.

فضلا على ذلك، كان صعود القوى العراقية شبه العسكرية يعرّض مسألة إصلاح الجيش للخطر. ومن المفارقات أن الحشد الشعبي، الذي ليست له صفة قانونية، اكتسب صفة شبه رسمية ووصل عدد أفراده إلى ما بين ٦٥ و١٢٠ ألفاً، بينما ما يزال مشروع قانون الحرس الوطني عالقاً في البرلمان. وكان المالكي استخدم في وقت سابق سلطاته الدستورية كقائد أعلى للقوات المسلحة لإصدار مرسوم يقضي بمنح راتب أساسي وبدل خطر وبدل طعام لمتطوعي الحشد الشعبي، غير أن العبادي وضع القوة تحت سلطته الرسمية كرئيس للوزراء في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن قراره لا يملك قوة القانون. وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء هو الذي يوافق على ميزانية الحشد الشعبي، إلا أنه يفتقر إلى وجود قوانين تنظّم عمله وإلى هيكلية قيادية رسمية، ونُظم عمل موحّدة، ولا يخضع إلى السيطرة العملياتية لأي هيئة عسكرية أو أمنية معتمدة.

من الناحية النظرية، يمكن أن يوضع الحشد الشعبي ضمن هيكل واحد وموحّد للحرس الوطني على مستوى العراق كله، والذي سيخضع بدوره إما إلى السيطرة الواضحة لوزارة الدفاع أو الداخلية، مع تمتّعه بولاية قانونية واضحة لدعم الجيش والشرطة في الحفاظ على القانون والنظام العام والدفاع عن البلاد والتعامل مع حالات الطوارئ. في هذه الحالة، يتم تجنيد الحرس الوطني ونشره من خلال مجالس المحافظات، في حين يتلقّى التدريب والتسليح والميزانية من الحكومة المركزية في بغداد. والواقع أن وزير النفط ونائب الرئيس السابق عادل عبد المهدي اقترح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وضع الحشد الشعبي والميليشيات السنّية الموالية للحكومة والبيشمركة الكردية "تحت مظلّة الحرس الوطني".

مع ذلك، ليس من الواضح إطلاقاً ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى توافق سياسي بشأن حلّ وإعادة دمج مختلف القوات شبه العسكرية - ليس أقلها الحشد الشعبي - أو إنشاء الحرس الوطني بوصفه هيكلاً وطنياً واحداً يخضع إلى سيطرة الدولة المطلقة. ويجري الالتفاف على الجيش وتجاوزه بسبب صعود الهياكل الأمنية "الهجينة" التي تبقى ميليشيات مستقلة، على الرغم من كونها تحت الرعاية الرسمية للدولة، وهذا يبعث على التشاؤم حيال أي أمل في استخدام الجيش كأداة لإدماج السنّة أو إعادة إدماج أفراد الجيش السابقين. والواقع أنه إذا تم تأسيس الحرس الوطني بالفعل فقد يسحب المجندين السنّة من الجيش، وتدل التقارير أن الشيعة يشكّلون بالفعل الغالبية العظمى من مجندي الجيش الجديد.

التحدّي الأساسي الذي يواجه حكومة بغداد هو تمكين السنة والشيعة من الانضمام إلى جيش موحّد، وبعد أن يكون ذلك، سيتم قبول جميع الأوامر المشروعة الصادرة عن السلطات المدنية المكلّفة دستورياً. بيد أن هذا يتطلّب إعادة بناء الثقة، في الجيش وفي الدولة العراقية. وهنا تدل تجربة المالكي على مفارقة: فقد قام بالتوظيف الانتهازي والمختلّ لضباط من السنّة بين عامَي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، لكن ذلك أظهر أن الولاء السياسي يمكن أن ينجح عبر الخطوط الطائفية، وهو أمر مرغوب. غير أن الانقسامات الفعلية الحالية ما بين السنّة والشيعة تضمن أن الأمور سوف تتحرّك في الاتجاه المعاكس. فمن دون وجود التزام جدّي بالتوصّل إلى تسوية سياسية شاملة تمكّن مؤسّسات

الدولة وتساعدها على القيام بواجباتها الرسمية، فإن الجيش إما سيتحوّل إلى قوة متحزّبة أو يبقى عرضة إلى التفكّك على أسس طائفية وإقليمية، وستكون إعادة بنائه في ظل هذه الظروف مهمة لا تنتهي أبداً.

غياب إصلاح الأمن الداخلي

جادل بعض المراقبين أن قطاع الأمن العراقي - الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي وقوات حفظ الأمن والنظام العام الأخرى الخاضعة إلى سيطرة وزارة الداخلية - كان أفضل حالاً بكثير من الجيش في صيف العام ٢٠١٤؛ إذ إن التماسك النسبي لقطاع الأمن، يعزّز الشعور بأنه ليس في حاجة ماسة إلى الإصلاح، غير أن هذا وهم، فهو أولاً: يتجاهل حقيقة أن القطاع كان متحزّباً على نحو سيئ، وما يزال كذلك، وإرثه الطائفي الذي ما يزال يثير مشاعر الريبة العميقة بين العرب السنّة. ثانياً: تحلّلت قوات الشرطة المحلية عموماً في المحافظات ذات الأغلبية السنّية، ولم يعد هناك سوى الفلول أو القوات التي تم إعادة تجميعها في المناطق غير الخاضعة إلى سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية".

على النقيض من الجيش العراقي، الذي هو الآن هدف لعملية إعادة بناء جزئية على الأقل، لا يبدو أن إصلاح قطاع الأمن مطروح على جدول الأعمال. ومع ذلك، يمكن القول بأن إصلاح قطاع الأمن يشكّل حاجة لا تقلّ إلحاحاً عن إعادة تأهيل وإصلاح الجيش، وربما يكون أكثر أهمية من أجل تحقيق المصالحة السياسية الوطنية وإنجاز عملية الإدماج. ويكشف قطاع الأمن عن أسوأ ملامح إعادة إعمار الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣: "الاستيلاء" والتسييس من جانب الأحزاب والميليشيات التي دخلت الحكومة أو تنازعت على السلطة، والتضخّم الهائل في كشوف الرواتب لأغراض المحسوبية السياسية، والفساد المستشري، واستخدام التعذيب وسواه من انتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات الصارخ من العقاب.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ سمحت سلطة التحالف المؤقتة بدمج الميليشيات التي عارضت نظام صدام حسين - خاصة الشيعية منها، وكذلك الكردية - في القطاع الأمني الرسمي. لم يتم حلّ وزارة الداخلية جنباً إلى جنب مع وزارة الدفاع في العام ٢٠٠٣، لكنها خسرت العديد من الموظفين من ذوي الخبرة، وجرت الاستعاضة عنهم بالميليشيات الوافدة التي لها مناصروها، وأصبحت الفروع المختلفة لأجهزة الشرطة والأمن تشكّل مراكز قوة لميليشيا أو لأخرى، فضلاً عن السماح لها بالحصول على الموارد المالية وبناء المحسوبيات السياسية عن طريق وضع أتباعها على جدول الرواتب العام. وكان النمو غير المنضبط مدفوعاً أيضاً بالفرص الجديدة للفساد: شراء رتب الضباط، فرض الأتاوات (الخاوة)، تضخيم الكشوف بموظفين وهميين لنهب الرواتب، بيع الحصص الغذائية والمعدات والوقود، واقتطاع العمولات من عقود المقتنيات.

على الرغم من أن فشل القطاع الأمني لم يكن مثيراً كفشل الجيش في حزيران/يونيو ٢٠١٤ أو في المدة الطويلة السابقة التي قام خلالها تنظيم "الدولة الإسلامية" بالعودة إلى الظهور ومن ثم بتعزيز نفسه، فإنه لم يكن يقلّ عنه لفتاً للانتباه. فالولايات المتحدة في المدة بين العام ٢٠٠٣ ورحيل قواتها من العراق في نهاية العام ٢٠١١، أنفقت نحو ٨ مليارات دولار

لتدريب وتجهيز قوات الشرطة الاتحادية والمحلية وشرطة الحدود العراقية. خلال هـذه المدة، ارتفع عدد قوة قطاع الأمن الإجمالي من ٥٨ ألفـاً في العام ٢٠٠٣، إلى ٤١٢ ألفاً بحلول العام ٢٠١٠، وربما ٦٥٠ ألفاً بحلول العام ٢٠١٢.

كانت العوائـد، مقابل هذه الاسـتثمارات والأعداد، ضحلة، إن لم تكن عكسـية. ومع ذلـك لم تجرِ منذ العـام ٢٠١٤ أي عملية إعـادة هيكلة لقطاع الأمن، ناهيك عن عمليـة إصلاحه. بل اتهمت منظمة العفو الدولية وزارة الداخلية العراقية، في تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بمواصلة التواطؤ في التسـتّر على عمليات التعذيب وغيرها. وأصدر العبادي مرسوماً في كانون الأول/ديسمبر يلزم "قوات الأمن ووزارة العدل بحماية الحقوق الدستورية والإنسانية للمعتقلين في السـجون العراقية" والاحتفاظ "بسـجل مركزي لجميع المعتقلين، بما في ذلك سبب اعتقالهم والجدول الزمني لمحاكماتهم". لكن منظمة العفو الدولية ذكرت مرة أخرى في العام التالي أن حكومة بغداد "واصلت احتجاز آلاف المعتقلين مـن دون تهمة أو محاكمة، والكثيـرون منهـم رهن الاعتقال السـري من دون اتّصال بالعالم الخارجـي. وظل التعذيب وغيره من أشكال إسـاءة المعاملة أثناء الاحتجاز سائداً، وكان العديد من المحاكمات جائرة".

وبالمثـل، أعلـن العبـادي إقالة ٢٤ من مسـؤولي وزارة الداخلية، ووعد بتوفيـر الضمانات القضائية للمحتجزين، ولكـن لم تحدث أي تغييـرات هيكلية أخرى. إذ لم تحلّ الحكومة في بغداد إلى الآن وحدات الشـرطة والأجهزة الأمنية التي أنشأت على أساس طائفي أو شـخصي بحت على أيـدي وزراء داخلية مختلفين بعد العام ٢٠٠٤، مثل فرقة مغاوير الشرطة الخاصة التي تخضع إلى سيطرة منظمة بدر أو مكتب الأمن والمعلومات، واللواء ٥٦ الخاص الذي أنشـأه المالكي بعد العام ٢٠٠٨ لترسيخ سلطته.

على الجانب الآخر من الانقسام الطائفي، تبخّرت في الغالب قوات الشرطة في البلدات والمدن السنّية التي اسـتولى عليها تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤. فبعد مرور سـتة أشـهر، لم يُعِد أكثر من ٥ آلاف شـرطي تسـجيل أنفسهم لدى السلطات الحكومية من أصل ٢٤ ألف شرطي في محافظة نينوى، ولـم يحضر فعلاً إلى مراكز العمل سوى جزء بسيط من هؤلاء. ومن ٢٤ ألف شرطي في محافظة الأنبار، بقي ١٠ آلاف فقط في مواقعهم في شباط/فبراير ٢٠١٥، حتى قبل خسارة مدينة الرمادي.

ليس مرجّحاً أن يتغير الشيء الكثير. فعندما وضعت حكومة العبادي اللمسـات الأخيرة على تعيين وزير جديد للداخلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان المنصب من نصيب محمد الغبان، التابع لمنظمة بدر. وقد تم تعيين خالد العبيدي، وهو ضابط سـنّي سابق في الجيش من عهد صدام حسـين، وزيراً للدفاع. لم يكشف ذلك عن تبنّي الحكومة لفهم ضيّق ومحلّ شكّ كبير لـ "التوازن" الطائفي في قطاع الأمن وحسب، بل وعكس اختيارها للغبان أيضاً استعدادها للتوصّل إلى حلّ وسط تتنازل بموجبه عن نفوذها طويل الأمد على الوزارة وقطاع الأمن التابع لها لواحدة من الميليشيات ولداعميها في إيـران. وهذا يجعل من الصعب دحر نفوذ الميليشـيات وفرض قيادة محايدة لقطاع الأمن، وهو أمر أساسـي لتحفيز المصالحة السنيّة - الشيعية

من جهة، وأيضاً لاستعادة دور القطاع المفترض في تطبيق القانون وتوفير الأمن والخدمات العامة لجميع المواطنين من جهة أخرى.

خذلان مواطني العراق: دولة المحسوبية في مواجهة التحدّيات

في حين أدّى التركيز المحلي والدولي على الجهود العسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلى إبراز أوجه القصور الشديدة التي يعاني منها الجيش العراقي وقطاع الأمن، إذ غطّى في الوقت نفسه على فشل الدولة العراقية في توفير الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتنويع الإنتاج، والبنية التحتية والأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بها. ونتيجة لذلك، فإن لدى العراق، الذي يملك ثالث أكبر احتياطيات نفطية مؤكّدة في العالم، بعض أسوأ المؤشّرات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وهو أقل بكثير من المتوسط بالنسبة إلى الشريحة العليا من البلدان المماثلة ذات الدخل المتوسط. لكن الأخطر من ذلك هو أن الطبقة السياسية الأنانية ونظام الحكم المختلّ، خذلا المواطنين العراقيين من خلال التنمية المشوّهة، والفقر البنيوي العميق (الذي يؤثّر الآن على ٣٠ في المئة من السكان) والبطالة، واتّساع الفوارق بين الجنسين وبين الأجيال وكذلك الفوارق الطبقية والإقليمية.

تعكس هذه الإخفاقات ظهور دولة المحسوبية في العراق على مدى العقد الماضي. فقبيل سقوطه في العام ٢٠٠٣، شدّد صدام حسين على الكفاءة التكنوقراطية، وأبقى الفساد ضمن أدنى حدّ ممكن داخل الجهاز الحكومي، ووسّع نطاق بيروقراطية الدولة كوسيلة لتعميم المحسوبية لتشمل الجميع في الوقت الذي ركّزها في يديه. في المقابل، كانت "دَمَقْرَطَة" المحسوبية، هي القوة الدافعة وراء تحوّل المحسوبية بعد العام ٢٠٠٣، حيث تنافست الفصائل السياسية المتعدّدة للحصول على المناصب الوزارية التي يمكنها من خلالها إقامة قواعد سلطة منافسة داخل الجهاز البيروقراطي وقطاع الأمن، وإضفاء الطبيعة الطائفية العلنية على نحو متزايد للسياسة، وخاصة في ظل حكومة المالكي، الأمر الذي سهّل على الفصائل المتنافسة "الاستيلاء" على مكاسبها والدفاع عنها، وتعبئة جماهيرها ضد محاولات الأطراف المنافسة مساءلتها أو المطالبة بهذه المساءلة.

في العام ٢٠١٤، صنّفت منظمة الشفافية الدولية العراقَ في المرتبة ١٧٠ الأكثر فساداً من بين ١٧٥ بلداً قامت بمراقبته في كل أنحاء العالم. وقد أدّى التوظيف على أساس المحاباة في القطاع العام والفساد المنظّم، إلى انكماش حادّ في الاستثمار العام في البنية التحتية الأساسية، ومزاحمة القطاع الخاص، وتراجع القطاعات الإنتاجية غير النفطية وخاصة الزراعة، وإضعاف نمو فرص العمل وزيادة الاعتماد على الدولة، والتسبّب في "هجرة العقول" إلى الخارج مقابل عجز رأس المال البشري في الداخل، وحرمان أجزاء من البلاد من عملية التنمية. ومن غير المؤكد أن تتمكن خطة الإصلاح التي تم إقرارها في آب/أغسطس ٢٠١٥ من إزاحة النظام الريعي المتغلغل.

يتعرّض نظام المحسوبية المتفشّي في العراق إلى التهديد بسبب تراجع إيرادات الدولة بنحو ٤٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥ نتيجة الانخفاض الحادّ في أسعار النفط العالمية، ما يفرض عجزاً متوقعاً بقيمة

٢٥ مليار دولار على الموازنة العامة للدولة (أي بنسبة ٢٥ في المئة). وبما أن الحكومة تعتمد على صادرات النفط لتأمين أكثر من ٩٥ في المئة من الإيرادات العامة و٨٠ في المئة من عائدات العملة الأجنبية، وتواجه احتمال انخفاض أسعار النفط لسنوات عدّة، فقد اضطرت للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي ومنح تنموية من البنك الدولي. هذا فضلا عن تكلفة تقديم المساعدة إلى ثمانية ملايين شخص، والذين تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنهم في حاجة إلى مساعدات إنسانية في العراق: ٢,٩ مليون منهم نزحوا منذ العام ٢٠١٤، ويتوقع أن يصل الرقم الإجمالي إلى ٩,٩ مليون بحلول نهاية العام ٢٠١٥، أو ما يقرب من ٣٠ في المئة من إجمالي السكان.

خاتمة

من الواضح أنه تم التقليل بصورة فاضحة من شأن التهديد الذي يشكّله تنظيم "الدولة الإسلامية" قبل استيلائه على الموصل وتحرّكه باتجاه بغداد في حزيران/يونيو ٢٠١٤. وتستمر كذلك الاستهانة بصعوبة المعركة التي ما تزال تنتظر العراق قبل أن يتمكّن من هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية"، ليس لأن التنظيم لا يُقهر، ولكن بسبب المشاكل الهيكلية العميقة والإخفاقات السياسية الأساسية لمن يصطفّون ضده. الخطر الأكبر هو أن يفشل من يواجهون تنظيم "الدولة الإسلامية" في القيام بما يجب عليهم لإعادة بناء دولة عراقية متماسكة وشاملة.

تحتاج حكومة العبادي إلى أن تكون لها قواعد سياسية ومدنية ومؤسّسية حقيقية في المناطق السنّية إذا كانت ترغب في تعزيز المكاسب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، ولا يمكن لها أن تخاطر بتثبيط توقّعات السنّة مرة أخرى، كما كان حالهم في ظل حكومة المالكي، وعليها إقامة علاقات جديدة حتى مع استمرار القتال. غير أن إعادة إدماج البلدات والمحافظات السنّية، سيتطلّب استثمارات فورية وهائلة في إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية والإسكان، وإعادة التأهيل الاجتماعي، وتمكين السلطات المحلية والإقليمية. ولا يمكن لبغداد الاستمرار في تجاهل الاحتياجات التنموية لأفقر المحافظات العراقية، التي يقع معظمها في الجنوب الشيعي، إذا كانت تريد ضمان العدالة والحصول على التأييد السياسي لرؤيتها الخاصة بالمصالحة الوطنية والإدماج.

يجب على حكومة العبادي البدء في إظهار نجاحات واضحة، حيث فشلت الحكومات السابقة منذ العام ٢٠٠٣ في البدء بإعادة بناء دولة قابلة للحياة وصياغة ميثاق اجتماعي جديد، حتى وهي تواجه تهديداً وجودياً يمثّله تنظيم "الدولة الإسلامية". خطة الإصلاح التي أعلن عنها رئيس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٥ هي البداية، لكن يجب أن يتم تعميقها وتوسيعها بسرعة. كما ينبغي على الولايات المتحدة وإيران والقوى الخارجية الأخرى دعم هذه الخطة - مع أن مثل هذا التقارب بين هذه القوى مستبعد - إذا ما أريد للدولة العراقية أن تبدو وتتصرّف كدولة. لكن، حتى لو لم تكن الدولة العراقية متكسِّرة على نحو لم يَعُد قابلاً للإصلاح، فقد لا تملك الجهات الفاعلة المحلية والخارجية الأكثر التزاماً بإحيائها، رأسَ المال السياسي والمالي الكافي لإصلاحها.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢/١١/٢٠١٥

رابط المقال: http://goo.gl/W2sMvm

العدد [١٣٧]

التحرك الروسي نحو سوريا: السياقات والنتائج

الكاتب: بول سالم
الناشر: معهد الشرق الأوسط
ترجمة الباحث: خالد طارق عبد الرزاق
٢٠١٥/٩/٢١
مراجعة وعرض: م.م حسين باسم عبد الأمير

يبدو أنه من المرجح أن تكون هنالك موجة من النشاط الدبلوماسي في الأشهر القليلة المقبلة، إلّا أنه من غير المرجح أن تقود تلك الموجة إلى تسوية سياسية. وهذا بدوره سيُمهّد لتصعيد جولة جديدة من القتال، ومن المحتمل جداً على المدى البعيد تُقسّم سوريا.

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن التصعيد الروسي في سوريا سوف يخلق **موجة من النشاط الدبلوماسي لإيجاد حل للأزمة السورية** ومحاولة جديدة للتصدي لتنظيم "داعش" في هذا البلد، لكن شروط النجاح على كلا الجبهتين ما تزال غائبة. **ومن المرجح أن يؤدي التدخل الروسي إلى مزيد من التصعيد في ظل حالة الجمود السياسية والأمنية.**

ثم يتحول الكاتب منوها إلى أن تحركات الرئيس الروسي في سوريا جاءت كنتيجة لعدة عوامل، وسوف تترتب عليها نتائج بعيدة المدى على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

دولياً: يسعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا الدولية وكسر العزلة والضعف الذي أصابها في أعقاب الحرب الباردة. فبعد أن صعّدت الحرب في جورجيا عام ٢٠٠٨ والقرم وأوكرانيا في عام ٢٠١٤ المواجهة مع الغرب، جاءت خطوة إعادة بناء وجود عسكري قوي في سوريا كردة فعل على احتكار الولايات المتحدة طيلة عقدين ونصف للحرب والسلام في الشرق الأوسط. إن التواجد الروسي الجديد في سوريا يشير إلى أنها ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي، وإنما يشير أيضاً إلى أنها لاعب دولي له المقدرة والاستعداد على نشر قوة عسكرية في مناطق ما وراء محيطه الأوراسي.

إقليمياً: قد تكون روسيا بصدد إعادة بناء تحالفات إقليمية فقدتها منذ عقود. حيث إن إبرام اتفاق ٥+١ يزيل موانع العمل مع إيران، **ومن ثم يُمكّن روسيا من المُضي قُدماً في تنسيق استراتيجي وعسكري مفتوح مع إيران، ولا سيما في سوريا.** ويُمكن القول أيضاً أنهُ شجع روسيا في التحرك نحو سوريا. وإن دولاً مثل تركيا وباقي دول الخليج

لا يُمكن أن تستبعد تقاربا إيرانيا - أمريكيا في أعقاب الاتفاق، والذي من شأنه أن يجعل دور روسيا هامشياً مرة أخرى في الشرق الأوسط. **فالتحرك الروسي يُحيي العلاقات الاستراتيجية والعسكرية السوفيتية - السورية التي انتهت منذ عقودٍ مضت.**

في العراق، ما تزال الولايات المتحدة الشريك العسكري الدولي الرئيس للجيش العراقي حتى الوقت الراهن، ولكن مع تقارب العلاقات الروسية - الإيرانية، من الممكن أن يبتعد العراق تدريجياً عن واشنطن ويقترب على نحو مطرد تجاه من موسكو. وليس من قبيل المصادفة أن استخدمت إيران نفوذها لإضعاف الجيش العراقي المدرب من قبل البنتاغون، حيثُ إن إيران منزعجة من الدور الرئيس الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء الجيش العراقي. ولذلك، إما سيظل الجيش العراقي ضعيفاً، أو سوف يتم إيجاد شريك دولي آخر، ومن الممكن أن تلعب روسيا هذا الدور. **في الواقع، إن التواجد الروسي الجديد في سوريا هو بمثابة إشارة قوية إلى بغداد مفادُها أن روسيا عائدة إلى الشرق الأوسط وهي متحمسة لإعادة بناء التحالفات القديمة.**

وقد تكون مصر هي القطعة الثالثة في إعادة بناء الشراكات الروسية الإقليمية. على الرغم من كون الجيش المصري ما يزال يحصل على معظم عتاده العسكري من الولايات المتحدة، إلا أنه من الواضح أن هناك تطابقاً في الرؤى بين الرئيس عبد الفتاح السيسي وبوتين حول العديد من القضايا السياسية والأمنية في المنطقة. وقد زار السيسي بالفعل موسكو عدّة مرات، ووقع العديد من الاتفاقيات العسكرية وكذلك في مجال الطاقة، لكنه لم يزر واشنطن سوى مرة واحدة. **سوف تبقى مصر على الأرجح الحليف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما اعتماد مصر القوية على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، لكن من الواضح أن العلاقات بين القاهرة وموسكو أكثر واقعية وديناميكية في هذه المدة.**

ولدى طهران، تعد روسيا حالياً صديقة للحكومة الإيرانية وحليفاً لها في الشأن السوري، بينما أوضح المرشد الأعلى في أعقاب الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة أنها ستظل العدو الأكبر لإيران. بالمقابل تم استقبال بوتين عدّة مرات في طهران.

وبعبارةٍ أخرى، تتحرك موسكو في اتجاه إعادة إنشاء العديد من العلاقات كانت قائمة في حقبة الحرب الباردة التي فقدتها بعد العام ١٩٩٠ مع إضافة إيران في الوقت الحالي، الحليف القديم للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.

محلياً: ربما الأكثر تأثيرا، جاءت التعزيزات الروسية كاستجابة للتطورات في الساحة السورية نفسها، ومن هذه التطورات:

أولا: النظـــام يفقد الأرض علـــى جبهات القتال في الشمال فضلاً عن جنوب البلاد.

ثانيا: بعد ســـنة من إعلان الولايات المتحدة الحملة ضد تنظيم "داعش"، ما تـــزال الجماعة الإرهابية قويـــة كمـــا كانت من قبـــل ولم تظهـــر أي علامة للضعف عليها، وهذا ليس تهديداً للنظام الســـوري حليف روسيا فحسب، إذ يرى بوتين أن بقاء الخلافة المتطرفة في بلاد الشام يؤدي إلى زعزعة استقرار المســـلمين والجمهوريات الإســـلامية فـــي الحزام الجنوبي لروسيا.

ثالثـــا: جاء هذا التحرك أيضاً بعد أســـابيع من إعلان الولايات المتحدة أنها ســـتتعاون مع تركيا في إنشـــاء منطقة آمنة في شـــمال ســـوريا. علـــى الرغم من أن برنامج التدريب والتسليح الأمريكي مُني بفشل كبير، والالتزامـــات الأمريكيـــة في توفيـــر الغطاء الجوي لتدريـــب وتجهيز جماعات أو وحـــدات لتقاتل تنظيم "داعـــش" في المســـتقبل ما هي إلا فصـــل جديد في التورط الأمريكي في الحرب السورية، إلا **أن التحرك الروسي هو بمثابة الإشارة إلى الأمريكان بأن روسيا تعد سوريا بمثابة الفضاء الاستراتيجي لها.**

توقيت التحرك أيضاً جـــاء قبل اجتماعات الجمعية العامـــة للأمم المتحـــدة في نيويـــورك، حيثُ يتيح لبوتين إمكانية صرف الانتباه عن الأزمة الأوكرانية والتأكيد على الدور الروسي في مجال مكافحة تنظيم "داعش" والإرهاب الدولي.

من المرجح أن يُحدث التحرك الأخير عواقب عديدة وطويلة الأمـــد، ومن المرجح أن نقطة تحول على مســـتوى العلاقات الدولية في الشـــرق الأوســـط.

لقـــد اختفت موســـكو من الحســـابات الاستراتيجية لدول الشرق الأوسط مع انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩٠. وفي تلك المرحلة، انضمّ الرئيس السوري حافظ أسد للحلف الـــذي قادته الولايـــات المتحدة لتحريـــر الكويت، وضعف عراق صدام حســـين في مواجهة الحصار الـــذي فرضته الولايات المتحدة تبعها غزو شـــامل للعراق، في حين كانت مصر قد ابتعدت عن موسكو منذ أوائل السبعينات.

وقد كشـــف هذا التحرك عن ذلك الاتجاه. فســـوريا الأسد التي كانت بلا حول ولا قوة عندما هدّد الرئيس أوباما بقصف دمشـــق على أثر اســـتخدام الأسلحة الكيميائية، **تعـــرف الآن أن لديها قوة عظمى تقف إلى جانبها، ليس فقط بإيقاف التصويت في مجلس الأمن وإرسال المساعدات العسكرية للجيش ولكن بتحريـــك الرجال والمعدات والقواعد إلى ســـوريا والالتزام بالمساعدة في الحفاظ على النظام. وهذا الواقـــع الجديد ســـوف يكون له صـــدى في جميع أنحاء المنطقة.**

إقليمياً، يُســـاعد هـــذا التحرك على ترســـيخ تأثير الهلال الإيراني الذي يمتد من طهران مروراً ببغداد ودمشـــق إلى بيروت. فإيران لـــم تعد مجرد لاعب إقليمي فقط، لكن مع تحالفها مع قوة عظمى وحليف صلب أصبحت قادرة على الوقوف بوجه الولايات المتحدة وحلفائها.

في سوريا، قد يكون للتحرك عواقب وخيمة، وسوف يُعزز كذلك اليد العســـكرية للنظام، ومن الممكن أن يساهم في إبطاء أو وقف سلسلة الخسائر التي لحقت بـــه. ومن المرجح أن يكون لهـــا آثار خطيرة على

حسابات تركيا ودول الخليج أيضاً، الذين شعروا أن دعمهم للمعارضة السورية بدأ يكتسب زخماً وأن هزيمة النظام على المدى المتوسط باتت مرجحة. **هذا الالتزام الروسي الجديد خلط الأوراق على أرض الواقع. فالبعض في تلك العواصم قد استنتج الآن أن الهزيمة الكاملة للنظام أقل احتمالاً بكثير وأن التصعيد ضد روسيا بوتين سيكون مكلف للغاية، وهو ما قد يدفعهم إلى التفاوض بحثا عن صفقة سياسية مقبولة. وبعض آخر من بين تلك العواصم قد تقابل التصعيد الروسي بالتصعيد من قبلها، من خلال تقديم المزيد من الدعم والمساندة للمعارضين السوريين، وسيسود منطق ما يزال غير واضح.**

ثم يتحول الكاتب مشيرا إلى **أنه - وفي مستوى معين - يقدم التصعيد الروسي فرصاً هامة: في إطار التفاوض حول نهاية سياسية للصراع السوري وتوجيه ضربة قوية لتنظيم "داعش" في سوريا.**

فقد أكد بوتين على الحاجة للتفاوض حول الانتقال السياسي مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرهم من اللاعبين للتوصل إلى اتفاق حول شروط الصفقة. لكن الشيطان ما يزال يسكن، ليس في التفاصيل، وإنما في دور الأسد. **روسيا وحلفاء الأسد الأخرين وإيران على حدٍّ سواء يقولون بأنهم غير متمسكين به، وإن اختيار رئيس سوريا في المستقبل "يعود للشعب السوري"**، وأن دور الأسد يُمكن النقاش حوله كجزء من آلية الانتقال التي خلقت أرضية مشتركة بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري. **لكن كل من روسيا وإيران يصران على أن في الوقت الحاضر، وفي المستقبل القريب، يجب أن يبقى الأسد حليفاً في الحرب على تنظيم "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى.** بينما تعد كل من الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وجود الأسد في السلطة سببا رئيسا في انهيار النظام في سوريا وأداة للتجنيد المستمر لتنظيم "داعش" وغيرهم من المتطرفين؛ **لأنهم يعتقدون أن استبدال الأسد - أو على الأقل نقل صلاحياته التنفيذية الرئيسة في يد حكومة انتقالية - هو شرط أساس لكسب الحرب ضد تنظيم "داعش".**

فضلا على ذلك، فإن التحرك الروسي الأخير سوف يؤدي بالتأكيد إلى تصلب رأي الأسد نفسه ورفضه لتقديم أي تنازلات سياسية. مع إيران والآن روسيا، الملتزمون من الناحية الجوهرية بمحاربة أعدائه، سيكون لهُ حافز أقل من أي وقت مضى لتقديم تنازلات. وطالما ليس هنالك بديل للأسد يُمكن للإيرانيين أو الروس التحول إليه - وسيبذل الأسد قُصارى جهده للتأكد من عدم ظهور هذا البديل أو بقائه على قيد الحياة - فهم عالقون معه. قد يكون الروس قادرين على جر الأسد إلى طاولة المفاوضات، لكنهم لا يستطيعون جعله يشرب، والتنازل الوحيد الذي سيكون مستعداً لتقديمه - وهو أن يُدرج عدداً قليلا من أعضاء المعارضة في الحكومة العاجزة أساساً بينما يستمر هو كرئيس تنفيذي - سوف لن يكون مقبولاً لدى أي من أعضاء المعارضة ولا ممن يقدمون لهم الرعاية والدعم.

وبعبارةٍ أخرى، **في حين يبدو أنه من المرجح أن تكون هنالك موجة من النشاط الدبلوماسي في الأشهر القليلة المقبلة، إلّا أنه من غير المرجح**

أن تقود تلك الموجة إلى تسوية سياسية. وهذا بدوره سيُمهّد لتصعيد جولة جديدة من القتال، ومن المحتمل جداً على المدى البعيد تُقسّم سوريا، مع مساحة أساسية من دمشق والساحل الغربي تحت سيطرة النظام – الإيرانيين - الروس، ومساحات واسعة من الجنوب الشرقي والشمال تحت سيطرة مختلف المتمردين. هذا السيناريو سيشتمل على دمار سوريا وتدفق اللاجئين الذي يُخيم على المنطقة - فضلاً عن أوروبا - سوف يستمر.

ثم يعود الكاتب ليتساءل: **إذا كان من غير المرجح تحقيق انفراج سياسي، فهل إن التحرك الروسي الأخير على الأقل سيتيح إمكانية الانتصار على تنظيم "داعش" في سوريا؟** فقد أعلن بوتين أنها إحدى أولوياته، ولاسيما بأن هذا الهدف مشترك على نطاق واسع بين البلدان حول العالم، ومن المرجح أن تصر روسيا على تحقيقه، وربما ستسعى إلى تحقيق انتصار رمزي على الأقل في المدى القريب - وقد يكون في تدمر - غير أن الانتشار الروسي الصغير لا يخلق ظروفا ملائمة للقيام بهجوم شامل ضد التنظيم، إذ إن القوات البرية لمثل هذا النصر ما تزال غير متوفرة.

أما القوات البرية للنظام، وكذلك حزب الله والمقاتلين الآخرين المرسلين من قبل إيران، باتوا منهكين جداً. ومع المعدات الروسية الجديدة والتغطية الجوية من الممكن أن يصمدوا في الخطوط التي كانوا يتراجعون منها منذ أسابيع قليلة فقط، لكنهم لا يملكون الموارد البشرية لشن هجمات على أراض جديدة. ولقد أظهرت السياسة الإيرانية أن طهران ملتزمة بمنع سقوط الأسد، وربما إرسال المزيد من القوات للمساعدة في الحفاظ على الدويلة التي تقوم عليها حالياً، لكنها لم تُظهر أي رغبة في إنفاق الموارد المالية والبشرية لنقل المعركة مع تنظيم "داعش" في مناطق أخرى من سوريا.

ومن جانب المعارضة، ما دام الأسد في السلطة، ستضعف هي أيضاً، فبينما هي بالفعل تقاتل تنظيم "داعش"، سيظل قتالها الرئيس مع النظام.

وبينما ستلقى دعوة بوتين لبذل المزيد من الجهود لمحاربة تنظيم "داعش" ترحيباً في العديد من العواصم، لن يقدم الانتشار الروسي الجديد أعدادا مهمة من القوات البرية لجعل هذه الحملة مقبولة. فقط تسوية سياسية واقعية تتضمن رحيل أو عدم تمكين الأسد سوف تُمكّن كلاً من النظام وقوات المعارضة من التحول من الاقتتال فيما بينهم إلى مقاتلة تنظيم "داعش".

ويختتم الكاتب مقاله بنبرة متفائلة ويقول: يوجد على المدى المتوسط احتمالية واقعية توضح التزام روسي جديد في سوريا. إذ إن علاقة روسيا التاريخية مع سوريا، كما هو الحال مع العديد من عملائها السوفيتيين السابقين، ترتبط في المقام الأول مع الجيش. **فعلى مدى الأشهر والسنوات القادمة سيتم العمل على تجهيز وتدريب الجيش السوري؛ لتمكينه مرةً أخرى حتى يكون ركيزة أساسية لاستقرار وبقاء الدولة، وسوف يتم بناء علاقات وثيقة مع قادة هذا الجيش. تلك العلاقات في النهاية من الممكن أن توفر سبل المضي قدماً لإيجاد بديل للأسد دون المخاطرة بانهيار الدولة وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية سياسية في سوريا.**

رابط المقال: http://goo.gl/aiAaL5

العدد [١٣٧]

الضربات العسكرية العراقية في إطار اتفاقية الشراكة مع روسيا وسوريا وإيران

ايلياس كرول (ELIAS.GROLL)
فورن بوليسي (Foreign Policy)
٢٧/أيلول/٢٠١٥

ترجمة وعرض: د. حسين أحمد السرحان

مع توسع الحضور العسكري الروسي في سوريا لضمان دور للرئيس بشار الأسد، أعلنت السلطات العراقية التي أبرمت اتفاقية التعاون الاستخباراتي مع روسيا وسوريا وإيران عن مهام قتالية أفضل ضد جماعة "الدولة الإسلامية" المتطرفة.

وتأتي هذه الخطوة - أي إعلان اتفاقية التعاون الاستخباراتي - لإضفاء الطابع الرسمي للتحالف الواقع بين الدول الثلاث، فهم يعملون معا من أجل مكافحة تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") ونقل المعركة إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم بطريقة عجزت واشنطن من القيام بها.

حشدت روسيا وإيران مقدارا كبيرا من مواردها المالية والعسكرية في دعم كل من الأسد والحكومة التي يقودها الشيعة في العراق. الرئيس السوري أمسك بقبضته الهشه على السلطة لأن طهران ضخت مليارات الدولارات لمساعدته وأمرت بنشر المئات من مقاتلي حزب الله. كذلك وفرت إيران مستويات مشابهة من الدعم إلى بغداد لقتال الإرهاب المتطرف لتنظيم "الدولة الإسلامية".

من جانبها، كثفت روسيا وبثبات من دعمها للأسد، رئيس الدولة التي تستضيف أكبر ثكنة عسكرية روسية في الشرق الأوسط. ويقول مسؤولون أمريكان أن موسكو نشرت طائرات من دون طيار وطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر في قاعدة عسكرية توسعت حديثاً داخل سوريا وبدأت بالفعل حملتها العسكرية.

وهذه التحركات تشكل معضلة استراتيجية لإدارة أوباما التي قررت، بين المحاولة لتبني خطوات لتقليل دعم روسيا وإيران للأسد، أو التأييد ضمنيا لهذا الدعم على أمل أن ينجح البلدان في المعركة ضد تنظيم "داعش" مقارنة بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. ومن الناحية العملية، فالبنتاغون سيجد طرق لضمان تنسيق الضربات الجوية لروسيا والولايات المتحدة وتجنب الأنشطة التي من المحتمل أن تكون خطرة في المنطقة.

ويأتي التحرك العراقي وسط نشاط دبلوماسي مكثف قُبيل افتتاح أسبوع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث التقى الرئيس الأمريكي

باراك أوباما مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، وهذا اللقاء هو الأول بينهما منذ توتر العلاقات الأميركية - الروسية بعد التدخل الروسي في القرم ودعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا.

وبعد جهود متواصلة من قبل واشنطن لعزل بوتين، أُجبر البيت الأبيض على إعادة تقييم علاقاته مع روسيا بسبب النشاطات الأخيرة في سوريا. فالقوات الروسية عززت من دعمها للقاعدة البحرية الأهم لسوريا ولنظام الأسد في محافظة اللاذقية، وإن التدخل العسكري قاد إلى زيادة كبيرة في نفوذ موسكو في المنطقة وزاد تأثيرها على النتيجة النهائية للحرب الأهلية التي مضى عليها أربع سنوات. وخلال إرسالها للقوات والطائرات والأسلحة إلى سوريا، أرسلت روسيا إشارة قوية بأنها تعتزم ضمان عدم انتزاع السلطة من الأسد ودعم جهوده في قتال "داعش" والمتمردين الذين يهدفون إلى إسقاطه.

بينما اعترض المسؤولون الأمريكان بشكل عام على التواجد الروسي في سوريا ولم يتوقفوا عند ذلك حتى مع تأكيد بعض المسؤولين بأن هذا التواجد - وعلى المدى القصير - يمكن أن يكبح جماح تنظيم "الدولة الإسلامية".

وفي تصريح من بغداد، قال قائد العمليات المشتركة للجيش العراقي بـ"أن اتفاق التعاون الاستخباراتي تم التوصل إليه مع تزايد القلق الروسي من وجود الآلاف من الإرهابيين من روسيا مع تنظيم "داعش" لتنفيذ عمليات إجرامية".

وطبقا لتقارير الإعلام الروسية - التي أوردتها صحيفة الفاينشل تايمز (Financial Times) - فإن مركز التعاون الاستخباراتي - والذي مقره في بغداد - سيتناوب على إدارته ضباط من البلدان الأربعة المشاركة (روسيا، إيران، العراق، سوريا)، وهؤلاء الضباط في المركز سيعملون على تبادل المعلومات وتحليلها ومن ثم نقلها إلى قوات بلدانهم، ولم يتم تأكيد تفاصيل كيفية إدارة المركز.

وكان رد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بحذر حول هذا التعاون، وقال على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في المؤتمر الصحفي مع نظيره سيرغي لافروف: **"أنا أعتقد أن الشيء الحاسم هو أن تكون جميع الجهود منسقة، وهذا التنسيق لم يتم لحد الآن، وأعتقد أن لدينا مخاوف حول كيفية المضي إلى الأمام، وهذا بالضبط ما نحن مجتمعون للحديث عنه".** كما أكد في حديثة بـ"أن لقاء الرئيسين الروسي والأمريكي هو بداية لجهد حقيقي متأصل للنظر فيما إذا كانت هناك طريقة لإنهاء الصراع، وأيضا لإيجاد خارطة طريق يمكن المضي بها وتكون فعاله لحفظ سوريا موحدة وعلمانية، ويمكن أن تكون آمنة ومستقرة بدون وجود قوات أجنبية، وهذا ما نأمل إلى تحقيقه".

العدد [١٣٧]

وأكد مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية - والذي أخبر الصحفيين بسرية المعلومات - أن وزيري الخارجية الأمريكي والروسي ناقشا في اجتماعهما إمكانية تجنب المجابهة المباشرة بين القوات الروسية والأمريكية في سوريا، وإمكانية العودة إلى المباحثات حول خارطة طريق للتحول السياسي في سوريا. وأوضح المسؤول أيضا أن الولايات المتحدة تريد أن تفهم في البداية ماهي نوايا روسيا في كل من سوريا والعراق، ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك طريقة للتنسيق المشترك والمنفعة المتبادلة.

أما من جانب روسيا - وفي مقابلة له مع مجلة تشارلي روز (journalist Charlie Rose) - فقد سخر بوتين من فشل الولايات المتحدة في تدريب قوات التمرد (المعارضة) لقتال تنظيم "الدولة الإسلامية" ليصف نفسه وبشار الأسد بأنهما اللاعبين اللذين يهتمان حقيقة إلى مسألة إنهاء الصراع، وقال: "إن هناك جيشا واحدا منظما وهو جيش الرئيس السوري بشار الأسد"، وقال أيضا في معرض حديثة عن تدريب الولايات المتحدة لقوات المعارضة: "إن الهدف الأساس للولايات المتحدة كان تدريب ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ مقاتل ومن ثم يزداد العدد إلى ١٢٠٠٠ مقاتل، إلا أنه في الواقع لم يتم تدريب سوى ٦٠ مقاتلا، ومن يحمل السلاح فعلا هم ٤ أو ٥ أشخاص بينما فر الآخرون مع أسلحتهم الأمريكية ليَنضمّوا إلى تنظيم داعش".

ولكن حتى إذا زادت روسيا من تأثيرها أو نفوذها الدبلوماسي عبر تدخلها في سوريا، فإن طموحاتها العسكرية غير واضحة. وأشارت تقارير أن طائراتها المحلقة في سماء سوريا والمكلفة في بادئ الأمر بكشف الأهداف المحتملة، أظهرت بأن روسيا توفر الدعم الجوي للقوات الموالية لنظام الأسد.

ومع وجود قوات جوية لبلدان كثيرة تجوب في سماء سوريا، شهدت الأسابيع الأخيرة نشاطا لضمان أن التحركات الروسية في سوريا لا تؤدي إلى المواجهة العرضية بين الطائرات الروسية والطائرات الأخرى، بما في ذلك قاذفات القنابل الأمريكية. وتشترك القوات الروسية والأمريكية في محادثات في الوقت الحاضر لتجنب المواجهات بينهما وتفادي الخطر الأكبر، وهو تصعيد الصراع على الأرض السورية.

إسرائيل وروسيا أيضا وضعتا آلية للتنسيق من أجل ضمان تجنب المواجهة بين قواتيهما. وطوال مدة الحرب الأهلية في سوريا، نفذت إسرائيل عدة ضربات جوية في سوريا لمنع ما وصفه الجيش الإسرائيلي بأنه نقل أسلحة متطورة من بينها صواريخ قوية لحزب الله اللبناني الشيعي في لبنان، الذي أرسل عددا كبيرا من مقاتليه لتعزيز قوة نظام الأسد.

رابط المقال: http://goo.gl/JFe5RD

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع المركز على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء